# قانون <<الأنديجينا>> [1] الوجه الآخر لقانون السود

د.سباعي سيدي عبد القادر، جامعة طاهري محمد- بـشار

**الملخص**

منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، أُخضع الجزائريون لقوانين غريبة وقمعية، تتناقض أساسا مع مبادىء الجمهورية والحقوق الطبيعية، و يبقى قانون الأنديجينا من القوانين التي أسالت الكثير من الحبر، والذي يجسد العنصرية الكولونيالية العميقة تجاه "الأنديجان"، ويحمل خاصية العار في التاريخ الأسود للكولونيالية الفرنسية، ويفضح إدعاءات مزايا ومحاسن الاستعمار.

**الكلمات المفتاحية** <<الأنديجان>>-<<الأنديجينا>>- الكولونيالية- القوانين الاستثنائية- بالمتروبول- المخالفات- العنصرية- الكولون- المواطنة .

**Abstract:**

From the beginning of the French occupation of Algeria, the Algerians were subjected to bizarre and repressive laws, which fundamentally contradict republican principles and the natural rights of people, and the code of the indigenous status will remain One of these laws spilled much ink, which embodies a profound colonial racism against << the indigenous >> , this code characterizes shame in the black history of French colonialism and denounced the alleged << benefits >> of its colonization .

إذا كان القانون المدني الفرنسي يربط في الأصل بشكل منهجي الجنسية الفرنسية بالحقوق المدنية والسياسية جاعلا مبدئيا كل فرنسي مواطن، إلا أن التشريع الكولونيالي وضع حدا لهذه العلاقة بفصل الصفة الفرنسية عن المواطنة الفرنسية بالمرسوم المشيخي 14جويلية1865، حيث اُعتبر الجزائريون فرنسيين غير مواطنين، وأخضعوهم لقانون

<<الأنديجينا>>، فكيف توصلت السلطات الفرنسية إلى هذه المنظومة القانونية ؟ وماهي خلفيات هذا القانون ؟ وهل شكل استمرارية للممارسات الموروثة عن قانون السود؟

**إرهاصات اختراع قانون <<الأنديجينا>>**

إن اشتداد المقاومة الشعبية في وجه التوسع الفرنسي ورفض القبائل الجزائرية الخضوع لسلطة الاحتلال وضع فرنسا الاستعمارية في حالة من الارتباك والتردد لمواجهة هذه الأوضاع المستعصية، والتي لم تتمكن في بداية الأمر من تفكيكها، كما أنها لم تكن قد حضرت لهذا الوجود الكولونيالي – في الفترة الممتدة مابين1830و1834- دعائمه القانونية، فُمنحت للحاكم العام وللقيادات العسكرية سلطات استثنائية لاتخاذ قرارات، وبدون محاكمة في غياب النصوص التشريعية، وعرفت هذه المرحلة ثلاثة أنواع من العقوبات: الاعتقال (السجن والإقامة الجبرية، والإبعاد) والغرامة(الفردية والجماعية) والمصادرة والحجز(سلب ممتلكات الجزائريين)، كما تم تفويض ممارسة تلك السلطات الواسعة للمرؤوسين (الأقل رتبة) وقياد <<الأنديجان>>، والذين اتُهموا في وقت لاحق بأنهم ارتكبوا أسوأ الانتهاكات[2] في حق بني جلدتهم .

لقد نظم الحاكم العام المارشال بيجوBugeaud تطبيق الغرامات بأمر مؤرخ في 12فبراير1844، فهذا النظام قنن المخالفات الخاصة <<بالأنديجان>> التي تترتب عنها الغرامة محددا مبلغ الغرامة، وكذا صفة العون المكلف بفرضها لضبط هذا العنف الذي صاحب الاحتلال ومحاولة للتحكم في أثاره[3]، فالغرامة الجماعية التي نظمها بيجوBugeaud عمليا هي تدبير حرب جاء في ظرف خاص ويتعارض مع المنظومة القانونية الفرنسية ذاتها، فالخاصية الجماعية للعقوبة (غير معروفة في القانون الفرنسي بسبب المبدأ الأساسي لشخصية العقوبة)، والتبرير الذي قدمه بيجو أن المسؤولية الجماعية المفترضة موجودة في التقليد الإسلامي[4].

وهكذا <<منذ 1844م تم وضع قوائم للمخالفات الخاصة...وأُنشئت لجان تأديبية على المستوى المحلي (1858-1860)، إلا أن سلطة القمع للقادة العسكريين وقادة الأنديجان الملحقين واصلت الممارسة القمعية دون رقابة>>[5]، وفي الجزء السفلي من السُلَم نجد قادة <<الأنديجان>> من باشاغات وقياد الذين سمح لهم بيجوBugeaud بفرض غرامات صغيرة المبلغ للجنح البسيطة، بينما الحاكم العام والضباط يمكنهم الحكم على الدواوير أو القبائل كلها بمبالغ ثقيلة جدا[6]، وفي هذا الصدد ذهب الكثير من الكتاب والمؤرخين الفرنسيين إلى أن هذا النظام قد أوقف جشع وبطش القياد الجزائريين الذي استغلوا ظروف الاحتلال، ولكن تناسى هؤلاء الكتاب الفرنسيين أن ما فعله بيجو وجنوده كان أدهى وأمر.

وقد تواصل تقنين التعسف الكولونيالي حيث ذهب مرسوم 26سبتمبر1842 بعيدا في معاملة المسلمين المحكوم عليهم من طرف القضاء الفرنسي، إذ نصت المادة48 : <<أن كل أنديجان حكم عليه بعقوبة تعدت 6 أشهر حبس يمكن نقله لفرنسا لأداء عقوبته، وبعد انقضائها، يمكن إجباره بالبقاء في فرنسا لمدة تحددها الحكومة، والعودة إلى الجزائر يمكن أن تمنع عليه مؤقتا أو إلى الأبد>>[7]، هذه المادة الردعية تعدت كل القوانين الاستثنائية المسلطة على <<الأنديجان>> المسلمين في هذه الفترة، بل جاءت منافية للحقوق الطبيعية للإنسان، ومنافية لكل القوانين الفرنسية المطبقة بالمتروبول، فالمحكوم عليه بعد انقضاء مدة عقوبته يكون قد أدى ما عليه للحق العام، فإجباره بالبقاء بعيدا عن أهله ولو لمدة قصيرة هي عقوبة ثانية، فإن اعتبرناها من الأحكام التبعية فمن المفروض أن تصدر من عند السلطة القضائية وليس من قبل السلطة التنفيذية مما يجعلها عقوبة سياسية.

وأمام تزايد تعسف الضباط الفرنسيين جاء قرار في 1855م للحد من سلطاتهم عن طريق تحديد المدة القصوى لعقوبة السجن من مدة 6 أشهر إلى سنة8، وحتى سلطة الاعتقال التي كانت ممنوحة للحاكم العام معناها الترحيل وسجن "الأنديجان" بسجن لامبيزLambèse أو

الوضع تحت الإقامة الجبرية بالدوار، قد عُلقت مابين 1858-1860م، ثم أعيدت بقانون 26أوت1881، والتي ستطبق في إطار نظام <<الأنديجينا>> في كل المستعمرات (باستثناء كوشين شينCochinchine حيث ألغيت بمرسوم 1903)[9].

لقد قدم مشروع قانون <<الأنديجينا>> في عام1871 إلى الحاكم العام الأميرال دي قيدون 10De Gueydon، ولكن هذه المبادرة لم تتابع، ولم ينتظر هذا الحاكم العام توصيات اللجنة (المنشأة في 22جوان1871) ولا موافقة الحكومة والبرلمان، بل قرر الحكم بالقرارات الشخصية، وسمى مشروعه الاستثنائي في القمع: قانون <<الأنديجان>> الجزائري Code 11de L'Indigène Algérien، وفي ماي 1874م أعدّ الحاكم العام شانزي Chanzy[12] مشروعا للمخالفات التي يستحق عليها في نظره الجزائريون العقوبات الاستثنائية[13]، وبمرسوم 11سبتمبر1874 ، حُضرت من جديد قائمة للمخالفات الخاصة للأنديجينا[14] .

لقد احتوى مشروع الحاكم العام شانزي أساسا على أن الولاة هم الذين يتخذون الإجراءات[15]، ولهذا فغالبية مخالفات <<الأنديجينا>> حددت بالقرارات المتخذة من قبل الولاة والتي يمكن أن تختلف من عمالة لأخرى، وهي كالآتي: قرار والي الجزائر 9فبراير1875، قرار والي قسنطينة 11فبراير1875، قرار والي وهران 30مارس1875 [16]، ثم تلتها عدة إضافات على سبيل المثال لا الحصر قرار والي وهران 12سبتمبر1875 الذي نص في المادة1 المتعلقة بزواج وطلاق <<الأنديجان>> المسلم على أن يعلن ويسجل خلال 8 أيام، وقرار والي قسنطينة 8سبتمبر1876 الذي يعتبر عدم إعلان <<الأنديجان>> عن الزواج والطلاق في مدة 10 أيام من المخالفات الخاصة بالأنديجينا[17]، كما ترك تقدير المخالفات لاجتهاد المتصرفين الإداريين المحليين[18].

وبالإضافة إلى ما تقدم فالمادة 17 من مرسوم 29 أوت1874 المتعلق بالتنظيم القضائي لمنطقة القبائل نصت على :<< في الإقليم المدني، الأنديجان غير المجنسين يمكن متابعتهم

قضائيا والحكم عليهم بعقوبات للمخالفات البسيطة المنصوص عليها في المواد464 و465 و466 من قانون العقوبات للمخالفات الخاصة بالأنديجينا الغير منصوص عليها في القانون الفرنسي ولكن محددة في أوامر الولاة (Les préfets) بناءا على اقتراحات المحافظين المدنيين ورؤساء المقاطعات والبلديات>>[19]، وتقدير المخالفات كان متروكا لاجتهاد الإداريين المحليين[20].

فالقانون الخاص <<بالأنديجينا>> تم توسيع نطاقه تدريجيا حسب التوسع الاستعماري والذي عمم في عام 1881م مع الاتفاق على تسميته بقانون الأنديجينا[21]، فهذا القانون لم يشرع دفعة واحدة، وإنما بدأ به سنة 1871م ثم أضيفت إليه إضافات خلال السبعينات وبداية الثمانينات أي بعد ثورة 1881م، بل أضيفت له بنود أخرى بعد ذلك أيضا[22]، وقد دونت هذه المخالفات الخاصة في 1881م وأصبحت تشكل قانونا حقيقيا للأنديجينا[23]، وبهذا صدر قانون <<الأنديجينا>> بمرسوم 28جوان1881.

وخلال سنة 1882م تم تحديد قائمة من 41 بندا على أساسها يستند الإداريون المدنيون في البلديات المختلطة وقضاة الصلح في البلديات الكاملة الصلاحيات[24]، وهذه المخالفات كانت من قبل تحدد في القرارات التي يتخذها الولاة لكل عمالة جزائرية، وأصبحت محددة بقانون 27جوان1888 (الذي مدد قانون <<الأنديجنا>> لمدة سنتين)، وقلص هذا القانون بشكل معتبر عدد المخالفات من 41 إلى 21[(25)] مخالفة، التي كان قد نظمها المنشور الحكومي في 13سبتمبر1882[(26)].

وهكذا قام رجال القانون بواسطة سلطتهم العنصرية التي كانت العمق المشترك لهذا العهد وبالخصوص لدى فرنسيي الجزائر[27]بالدفاع عن المشروع، حيث صادق مجلس الشيوخ Le Senat بأغلبية 197 مقابل 69 صوتا على تحديد مدة قانون <<الأنديجينا>> بـ

7سنوات[28]، << وكل ما ألح عليه بعض النواب هو أن الأنديجينا إجراء استثنائي مؤقت، ولكن المؤقت أصبح دائما>>[29].

وبسبب التعسف الذي سمح به نظام <<الأنديجينا>> جاء قانون 15جانفي1914 الذي سعى لتقييد تطبيقه، فالاعتقال أصبح يقتصر الآن على الإقامة الجبرية لمدة سنتين (وإصدار الحكم من قبل الحاكم بعد التحقيق ورأي مجلس الحكومة) وبالنسبة لجنح محددة بدقة (أعمال عدائية ضد السيادة الفرنسية، الدعوات السياسية أو الدينية التي بطبيعتها تمس بالأمن العام، والأفعال التي تمكن من سرقة المحاصيل أو الماشية)[30].

فقانون 28جوان1881 الذي أنشأ قانون <<الأنديجينا>> في الجزائر توقع التطبيق المحدود له لمدة سبع سنوات[31]، حيث ُوضع بصفة مؤقتة في 1874م، وعدل في 1890م ثم في 1914م، وقد طبق قانون الأنديجينا إلى غاية الحرب العالمية الثانية[32]، حيث ألغته أمرية 7مارس1944، ولكن منذ 1955 م مع حالة الطوارئ ُوضع السكان من جديد تحت نظام استثنائي[33] آخر وهذه المرة تحت حجة حرب التحرير.

**الطبيعة القانونية <<للأنديجينا>>**

لقد تباين استعمال الباحثين لمصطلحي قانون <<الأنديجينا>> أو <<الأنديجان>>، فهناك من يكتفي بذكر مصطلح <<الأنديجينا>> وحده للتعبير عن هذا القانون، بينما يستعمل البعض الآخر <<الأنديجينا>> للدلالة على سياسة <<الأنديجان>>، وهذا خلط بين المصطلحات، لأن سياسة <<الأنديجان>> ليست قانونا، فهي سياسة شاملة وواسعة تجمع بين الإخضاع والإدماج والإشراك، وقد اعتمدتها السلطة الكولونيالية في الجزائر مع بداية القرن 20م.

إن التسمية الأولى التي أطلقت على قانون <<الأنديجينا>> عندما كان مشروع قانون حسب الأستاذ سعد الله هي: قانون <<الأنديجان>> الجزائري Code de

L'Indigène Algérien، ولكن بعدما صادق عليه البرلمان الفرنسي أخذ تسمية قانون <<الأنديجينا>> Code de L'Indigénat ، فترجمته بقانون الأهالي لا تحمل تلك الدلالة الإحتقارية والدونية والعنصرية، فالأهالي – والمصطلح الصحيح هو <<الأنديجان>>- يقابلها بالفرنسية Les Indigènes، وأن كلمة <<أنديجان>> هي صفة لكل الجزائريين في هذه الفترة، أما <<الأنديجينا>> هي حالة ووضعية اجتماعية وقانونية خاصة بالجزائريين، <<فالأنديجينا>> هي خاصية حالة، وتعرف وفقا لمعايير ديموغرافية34، ومما تقدم يتضح لنا أن استعمال مصطلح <<الأنديجينا>> أو إضافة له كلمة قانون هي الترجمة السليمة والصحيحة، فالشكلان يحملان نفس الدلالة.

وقد طبق هذا القانون على غالبيتهم إلى غاية 1944م، أما الفئة القليلة من الجزائريين الذين كانت تتكون من الناخبين والمنتخبين والمجندين فإنها لا تخضع لأحكام هذا القانون، وهذا ما جاء في المادة1 من مرسوم 19سبتمبر1912 الذي منح بعض المزايا <<للأنديجان>> الذين أكملوا خدمتهم العسكرية35 على ألا يخضعون لأحكام قانون <<الأنديجان>>.

وهكذا وضع <<الأنديجان>> في عام 1881م تحت نظام يسمى بقانون <<الأنديجينا>> وهو مجموعة المخالفات والعقوبات والتي لا تتعلق إلا بالجزائريين المسلمين36، ويعتبر هذا النظام استثنائيا وانتقاليا37 يتغير حسب العرق38، <<فالأنديجينا>> هو قانون لشرطة <<الأنديجان>> يحتوي على أفعال يعاقب عليها في الجزائر ولا تعتبر ذات خطورة بالمتروبول39، وهذا القانون يثبت وضعا قانونيا دونيا للأنديجان40، فقانون الأنديجينا أكد وحدد سياسة التمييز لسناتيس-كونسيلت 1865(41)، فهذا القانون خلق جوا من الحذر في المجتمع الجزائري42، وقال عنه فرحات

عباس:" لقد أخضعتنا فرنسا فعلا لقانون عسكري، ولكن قانونا خاصا، وأعطتنا قانونا للتعليم، ولكن قانونا خاصا، وهكذا بالنسبة للبقية "43.

إن تسمية قانون <<الأنديجينا>>، لم تأخذ أبدا شكل قانون يجمع نصوصا قانونية مستقرة مثل القانون المدني أو قانون العقوبات، فرجال القانون المختصين في القانون الكولونيالي يفضلون إذًا استعمال مصطلح نظام لوصف سلسلة من اللوائح المبعثرة والمخصصة لكل مستعمرة وبشكل ملحوظ غير مستقرة، والتي لم تكن أبدا مرتبطة رسميا فيما بينها44، والجدير بالذكر أنه في مجال القانون، فإن نعت <<الأنديجينا>> بكلمة قانون تستعمل ناذرا من قبل رجال القانون، إلا في حالات محددة45، وإن مصطلح قانون <<الأنديجينا>> هي الصيغة المستخدمة من قبل أعضاء البرلمان أنفسهم عندما نوقش تمديد هذا القانون منذ عام 1881(46).

إن فكرة إخضاع المسلمين لقوانين وتنظيمات خاصة كانت دائما الرغبة الحقيقية لكولون الجزائر47، ولهذا يقول أبو القاسم سعد الله:" أن (قانون) الأنديجينا كان تعبيرا عن حقد الغرباء نحو الجزائريين، وكان عنوانا للاستعمار الفرنسي للجزائر48، وهو شكل آخر من الأبارتيد الكولونيالي على الطريقة الفرنسية49.

وإذا كان نظام <<الأنديجينا>> يفترض أن يفهم على أنه أداة قانونية وضعت في خدمة السيطرة الكولونيالية ولكنه ليس بالقدر الذي يظهر فيه أنه إجراء محكم التشكيل50، فالخاصية البشعة لهذا التركيب القانوني قد ندد بها بطريقة متكررة لأن هذا القانون فتح فجوة في مفهوم الشرعية لدى الجمهورية51، والغريب في الأمر أن قانون <<الأنديجينا>> كان معاصرا لقوانين التمدرس الكبرى لجول فيري حول التعليم العام الإجباري، الذي كان إجراءا أساسيا لبناء عقيدة نخبوية جمهورية على أساس خطابات حول مبدأ تكافؤ الفرص52، والحرية والعدالة الاجتماعية.

إن نظام <<الأنديجينا>> بمخالفاته وعقوباته الخاصة هو انتهاك خطير لمبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون53، وهو الشعار الذي حملته الثورة الفرنسية 1789م، وقد كتب أحد فقهاء القانون عن قانون <<الأنديجينا>>في 1905م: << أنه مؤسسة لا يجب أن نغفل عنها وأنها مخالفة لمبادئ القانون لدينا، وبسبب الانتهاكات التي تعززها فلا يمكنها أن تدوم لمدة طويلة ما بعد التهدئة الكاملة>>54والسلم التام.

**تطبيقات <<الأنديجينا>>**

لقد ميز قانون <<الأنديجينا>> بين فئتين من الفرنسيين: المواطنين الفرنسيين (ذوي الأصول الفرنسية) والرعايا الفرنسيين أي <<الأنديجان>>، يعني الأفارقة السود، والمالغاش، الجزائريين، سكان جزر الأنتيل، الميلانيزيين...الخ55، فكلمة <<أنديجان>> كانت تطلق على كل السكان الأصليين للمستعمرات، وقد أحكمت السلطة الفرنسية-الكولونيالية السياج على هذه الشعوب باختراعها <<الأنديجنا>>l'indigénat56 .

واستعملت الجزائر كمخبر حقيقي بالنسبة للأقاليم الأخرى لإمبراطورية الفرنسية وبالأخص لبناء الفئة القانونية <<للأنديجان>> وسياسة <<الأنديجان>>، كما أن التمييز بين الكولون و<<الأنديجان>>(الجزائريين) قد أسس في عدة مواضيع منها الضرائب والقضاء والخدمة العسكرية والالتحاق بالوظيفة العمومية وكذلك التعليم، فالرعايا الفرنسيون الخاضعون لقانون <<الأنديجينا>>" كانوا محرومين من حريتهم وحقوقهم السياسية، وما احتفظوا به على المستوى المدني إلا قانونهم للأحوال الشخصية الذي أصله ديني أو عرفي57، وعلى مستوى الوضع القانوني للأشخاص فإن غالبية سكان الإمبراطورية الفرنسية كانوا من فئة الرعايا، والذين خضعوا في المجال العقابي لتدابير خاصة تطبقها الإدارة الكولونيالية في إطار قانون <<الأنديجينا>>، كما أنهم لا يمتلكون الحقوق السياسية للمواطنين الفرنسيين58.

إن نظام <<الأنديجينا>> يغطي مستويين من القمع، الأول يمارسه الحاكم العام المتعلق بالأفعال الخطيرة أو التي تعتبر مهددة للنظام العام، ولا توجد قائمة محددة لهذه الأفعال الخطيرة، مما أعطي للحاكم العام سلطة تقديرية واسعة59، وهذه السلطات المبالغ فيها يمكننا أن نراها في القوة والعنف لقمع ثورة المقراني، وهذه السلطات تشكل نظام استمرارية مرحلة التوسع الاستعماري، وطريقة لمواصلة الحرب بوسائل أخرى 60، كما أشار فقيه القانون أميل لارشEmile Larcher في عام1923 :<< أن نظام الأنديجينا ماهو إلا بقايا السلطات العسكرية بسبب ضرورات الغزو>>61، والمستوى الثاني هي الممارسة القمعية المستمرة المطبقة على الشعب الجزائري من طرف كل السلطات، حيث أعطى قانون <<الأنديجينا>> صلاحية تأديبية واسعة للجهاز الإداري لقمع المخالفات المسماة بمخالفات السكان المحليين62، فالقمع يكون بطريقة تأديبية للمخالفات الخاصة بالأنديجينا63.

إن هذا النوع من الردع كان خاصا بقضاة الصلح وقد منح للمتصرفين الإداريين بالبلديات المختلطة بقانون 28جوان1881(64)، ففي البلديات الكاملة الصلاحيات يكون من صلاحية قاضي الصلح تطبيق قانون الأنديجينا، وفي البلديات المختلطة يكون من صلاحية المتصرفين الإداريينLes Administrateursالذين يحكمون بعقوبات بسيطة إلى غاية 5 أيام سجن و15 ف كغرامة65 .

وهذا ما أكدته الرسالة التي وجهها وزير الداخلية إلى الحاكم العام في 26نوفمبر1881، والتي جاء فيها << القمع عن طريق التأديب للمخالفات الخاصة للأنديجينا يكون من اليوم فصاعدا بالبلديات المختلطة للإقليم المدني من صلاحية المتصرفين الإداريين لهذه البلديات...وللولاة ورؤساء الدوائرLes Sous-Préfets حق إلغاء القرارات المتخذة من طرف المتصرفين الإداريين والتي لم تكن مبررة بشكل كاف>>66، وفي الأقاليم العسكرية

يخضع لإدارة المكاتب العربية الفرنسية المكونة من العسكريين الفرنسيين67، وبذلك حلت السلطة القمعية محل السلطة القضائية (كما يقول أجيرون)68.

**<<الأنديجينا>> نسخة من قانون السود**

أبقت السلطات الفرنسية الشعب الجزائري، على الرغم من أنه قانونيا فرنسيا، ليس خارج القانون، ولكن خارج من القانون العام، مع إخضاعهم لنظام قانوني معروف عنه أنه تمييزي وهو رمز لانحطاطهم الحضاري المفترض69، ألا وهو قانون <<الأنديجينا>>، وهذه السياسة التمييزية المفروضة على <<الأنديجان>> هي من ضمن المشروع الكولونيالي العام.

وتقول في هذا الصدد إ. مارل Merle Isabelle : " ففي الجزائر، التي هي جزء لا يتجزأ من فرنسا، شاهدنا ميلاد هذه البشاعة والفظاعة القانونية المتمثلة في الجنسية بدون مواطنة"70، وقد ذكر أول مرة مصطلح البشاعة والفظاعة القانونية Monstriosité Juridique في المناقشات البرلمانية لسنوات من 1880م مثلما عرفها قانون السود قبل ذلك71، وقد تدخل صارخا أحد النواب في مجلس الشيوخ الفرنسي Le sénat في جلسة 22حوان1888، قائلا :<< اليوم يقترحون عليكم قانونا يحتوي على استثناء عظيم ـ يمكنني القول بشاعة وفظاعة قانونية ـ بمنح الإداريين سلطات قضائية في الواقع غير محدودة تقريبا إلى أجل غير مسمى>>72.

وفي نهاية المطاف، وبتصويت البرلمانيين على هذا القانون، وجدوا أنفسهم ينضمون إلى خطاب الإدارة الكولونيالية والكولون على أن هذه التدابير القمعية الخاصة هي ضرورية للحافظة على سلطة وعظمة الأمة الاستعمارية والنظام في الأرياف الجزائرية73، وتحت ذريعة الحفاظ على قانون الأحوال الشخصية الإسلامية حدد القانون الكولونيالي <<الأنديجان>> كمتقاضي خاص لخضوعه لقواعد قانون مدني وقانون جزائي نوعي، وفي كثير من الأحيان ابتزازي لمبادئ القانون الوضعي الجمهوري74، وبالتالي وجد الجزائريون

أنفسهم أمام وضعية قانونية غريبة، وقدم أعيان قسنطينة احتجاجا إلى غرفة النواب...ونشرت ذلك نشرة الجمعية الفرنسية لحماية <<الأنديجان>> مارس 1882(75).

ولو قمنا بمقاربة بسيطة بين الوضع القانوني للعبيد أيام تجارة الرقيق مع الوضع القانوني <<للأنديجان>> فإن التقارب يبدو واضحا منذ الوهلة الأولى، فالفئتان من الشعوب المستضعفة ومن أصول خارج القارة الأوروبية، وما طبق على العبيد من قوانين استثنائية جمعت فيما يعرف بقانون السود، الذي أصدره ملك فرنسا لويس Louis XIV في 1685م، وكان هذا القانون سابقة في ممارسة سياسة عنصرية على الآخر، وما انتهاء نظام العبودية وتجارة الرقيق، التي كانت خاصية المرحلة الاستعمارية الأولى لفرنسا، فإن سياسة <<الأنديجان>> التي كانت الجزائر أرضية لها، قد قننت بقوانين استثنائية كانت استمرارية لقانون السود في ثوب جديد .

لقد أُعتبر <<الأنديجان>> كأنهم مخلوقات من الدرجة السفلى (أقل من الإنسان) وأن ثقافتهم منحطة، والذين ليس لهم الحق في التأثير على عملية صنع القرار الذي يسير حياتهم اليومية76، وهذه النظرة ليست غريبة ولا جديدة على العقلية المركزية والعنصرية الأوروبية، ولنا في أمر ليس ببعيد دليل على هذا الحكم التاريخي حيث قد اعتبرت الكنيسة الكاثوليكية خلال القرن 17م أن الهنود الحمر مخلوقات بدون روح، مما أعطى إشارة البدء في إبادة الهنود الحمر خاصة في الفترة مابين 1660م و1670م بأقصى أمريكا الجنوبية، بالطبع هناك تشابه في الحالة الدونية للعبيد والهنود و<<الأنديجان>> المستعمرين (الحرمان أو تقييد الحقوق والعمل الجبري) 77، ففي المستعمرات في أفريقيا وأماكن أخرى، فإن كل من لم يكن من أصل أوروبي يتعرض للتمييز بنفس الطريقة78.

وإلى غاية ثورة عام 1848م التي عرفتها فرنسا وقيام الجمهورية الثانية، وبفضل عناد فيكتور شالشرSchoelcher 79 تم إلغاء العبودية بموجب المرسوم الصادر في

28أبريل1848 وجاء فيه :<< تعتبر الحكومة المؤقتة أن العبودية هي إهانة ومساس للكرامة الإنسانية...وهي انتهاك لعقيدة الجمهورية (الحرية والمساواة والأخوة)...وسيتم إلغاء العبودية كليا في جميع المستعمرات والممتلكات الفرنسية>>80، وهكذا في عام 1848م لم يبقى هناك عبيد في المستعمرات الفرنسية، وأصبحت للسود كل الحقوق المدنية والسياسية، وهذا يخص مستعمرات مارتينيكla Martinique، وغوادلوبla Guadeloupe وريونيون la Réunion ، ولكن لم يشارك السود في الاستفتاءات التي نظمها لويس نابليون الثالث Louis Napoléon Bonaparte.81

ومما تقدم يتبين لنا أن الحجج التي كانت تقدم من قبل السلطة الفرنسية لتبرير قانون "الأنديجينا"، على أن عدم استقرار الأوضاع السياسية في الجزائر كان من وراء إصدار هذا القانون، وأنه استثنائي ومؤقت، وهذا ما كذبه واقع الحال، فحقيقة الأمر كان هذا القانون خلاصة لنظرة السلطة الكولونيالية للجزائريين، وأن هذا التشريع الكولونيالي كان أساسا تعبيرا عن إرادة الجمهورية>>82.

وإن نظام <<الأنديجينا>> المعروف بإسم قانون <<الأنديجينا>> أو المختصر في العبارة البسيطة <<الأنديجينا>> هو من بين الإجراءات القانونية العالقة بالإمبراطورية الكولونيالية الفرنسية83، وليبقى وسمة عار في التاريخ الأسود لفرنسا الكولونيالية.

**الهوامش.**

1- يوضع مصطلحا <<أنديجنا>> و<<أنديجان>> بين مزدوجتين حتى تكون هناك مسافة فكرية بيننا وبين دلالتهما الدونية والاحتقارية، وحتى نبين موقفنا المعارض لهذين المصطلحين، وقد استعملتهما السلطة الفرنسية والكولون تجاه الجزائريين والمستعمرين عامة، وأرى من الصائب تعريبهما بدلا من ترجمتهما لأن ترجمة مصطلح أنديجان بكلمة أهالي، هو صحيح من الناحية اللغوية، ولكن هذه الترجمة لا تفي المعنى الصحيح والحقيقي للدلالة التاريخية التي كان يحملها الاستعمال الفرنسي لهذا المصطلح، وأن الترجمة الحرفية لهذا المصطلح ما هي إلا مغالطة تاريخية، ومصطلح <<أنديجان>> يستعمل جمعا ومفردا، واستعماله يكون حسب السياق التاريخي، وأرى من الضرورة بما كان استعمال مصطلح <<أنديجان>> بدلا من أهالي وقانون <<الأنديجنا>> بدلا من قانون الأهالي للتذكير بالنظرة الاحتقارية الفرنسية لنا، كما أن من المنظور السوسيولوجي أن مصطلح <<أنديجان>> يحمل بعدا عنصريا، وحتى يبقى هذا المصطلح وسمة عار في تاريخ فرنسا الكولونيالية، وللتعرف أكثر على الفرق بين مصطلحي الأهالي و"الأنديجان" ينظر إلى مقال لنا تحت عنوان " الجزائريون من أهالي إلى "أنديجان" صدر في مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، ص ص 257-268، العدد الثاني، جانفي 2015، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

2- Merle Isabelle, Merle Isabelle, De la « légalisation » de la violence en contexte colonial. Le régime de l'indigénat en question, In: Politix. Vol. 17, N°66. Deuxième trimestre 2004. pp. 137-162., p 144.
3- Ibid .
4- Ibid .
5- Guignard Didier, L'Abus de Pouvoir en Algérie Coloniale 1880-1914 : visibilité et singularité, Thèse pour le Doctorat d'histoire, 2008, 695 pages, Université de Provence Aix-Marseille, Aix-Biblio lettres et Sciences Humaines, TLD 7592.p45.
6- Merle Isabelle, De la « légalisation » de la violence en contexte colonial…, op.cit, p 144.
7- Henry Jean-Robert, La Doctrine Coloniale du Droit Musulman Algérien : Bibliographie systématique et introduction critique, Paris, Editions du Centre National de La recherche Scientifique, 1979, p 18
8- Merle Isabelle, De la « légalisation » de la violence en contexte colonial…, op.cit, p 145.
9- Ibid, p 144.
10- دي قيدون Louis-Henri de Gueydon: ينظر، أميرال فرنسي وحاكم عام للجزائر، (1809-1886) Larousse universel : Nouveau Dictionnaire encyclopédique. publié sous la direction de Claude Augé, Larousse (Paris), 1922, Tome1(1276p) p 1059.
11- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية 1860-1900، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 450.
12- ألفريد شانزي Chanzy Alfred: ينظر، حاكم عام للجزائر، جنرال فرنسي، ( 1823-1883)Larousse universel : Nouveau Dictionnaire encyclopédique. publié sous la direction de Claude Augé, Larousse (Paris), 1922, Tome1 (1276p) p 404.
13- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية 1860-1900، ج1، المرجع السابق، ص 451.
14- Merle Isabelle, De la « légalisation » de la violence en contexte colonial..., op.cit, p 145.
15- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،ج1(1830_1900)، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط2، 2005، ص 471.
16- BB30/ 1491, L'Indigénat, Archives Nationales, Paris .
17- Ibid.
18- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،ج1(1830_1900)، المرجع السابق، ص 452.
19- Vignon Louis, La France dans l'Afrique du Nord, Algérie et Tunisie , Librairie Guillaumin (Paris), 1887, 308p, p 240.
20- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 449.
21- Maulin Éric, les statistiques ethniques et le mythe de la conception républicaine de l'égalité, L'observatoire des politiques économiques en Europe, N° 20, Été 2009 , p12.http://opee.u-strasbg.fr/IMG/pdf/bulletin20-2., p4.
22- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 449.
23- Patrick Weil, Qu'est-ce qu'un Français ? Histoire de la nationalité Française depuis la révolution, Éditions Gallimard, 2004, 651 pages. p 351.
24- Merle Isabelle, De la « légalisation » de la violence en contexte colonial..., op.cit, p 147.
[1] - BB30/ 1491, Archives Nationales, Paris, L'Indigénat .
25- BB30/ 1491, Archives Nationales, Paris, L'Indigénat .
26- Guignard Didier, L'Abus de Pouvoir en Algérie Coloniale 1880-1914 : op.cit, p45 .
27- Lucas Philippe et Vatin jean Claude, L'Algérie des Anthropologues, Paris, François Maspero, 1975, p 42.
28- BB30/ 1491, Archives Nationales, Paris, L'Indigénat, Archives Nationales, Paris .
29- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية 1860-1900، ج1، المرجع السابق، ص 453.
30- Merle Isabelle, De la « légalisation » de la violence en contexte colonial…, op.cit, p 144.
31- Blévis Laure, Sociologie d'un droit colonial : Citoyenneté et Nationalité en Algérie (1865-1947), une exception républicaine ? Thèse pour le Doctorat de science politique, 2004, Institut d'Études Politiques Aix-en-Provence, Bibliothèque Droit économie, N° Aix Td 2336/ b , 511 p, p 10. وينظر كذلك: Merle Isabelle, De la « légalisation » de la violence en contexte colonial…, op.cit, p 142.

32- Luizard Pierre-Jean, Luizard Pierre-Jean, Le choc colonial et l'islam : les politiques religieuses des puissances coloniales en terre d'islam, Paris, Éditions La Découverte, 2006, 546 pages, p 99.
**33- Dictionnaire de la Colonisation Française, sous la Direction de Claude Liauzu, Larousse à présent, Paris, 2007, op.cit, p 368.**
34-- Laure Blévis , Les avatars de la citoyenneté en Algérie coloniale ou les paradoxes d'une catégorisation, Droit et Société 48-2001, pp. 557-580, p 576.
35- Messimy Adolphe, Statut des indigènes algériens, (Paris), H. Charles-Lavauzelle, 1913, 75 pages. p65.
36- Laure Blévis , Les avatars de la citoyenneté en Algérie coloniale ou les paradoxes…, op.cit, p 566.
ينظر كذلك : Ageron Charles Robert, Histoire de L'Algérie Contemporaine, Éditions Dahleb (du 10ème édition 1994), Alger, 2010, 124 pages, p61.
37- Blévis Laure, Sociologie d'un droit colonial : op.cit, p 10. وينظر كذلك:Merle Isabelle, De la « légalisation » de la violence en contexte colonial…, op.cit, p 142.
38- Paligot Carole Reynaud, La République raciale : Paradigme racial et idéologie républicaine 1860-1930, Presses Universitaires de France, 2006, 338 pages, p 259.
39- BB30/ 1491, L'Indigénat, Archives Nationales, Paris .
40- Bronwen Manby, La nationalité en Afrique, Londres & Paris, Open Society Fondations & Karthala, 2011, 242 pages, p 47.
41- Luizard Pierre-Jean, Le choc colonial et l'islam : les politiques religieuses…, op.cit, p 99.
42- Smati Mahfoud, Formation de la Nation Algérienne, Sarl Zaiache imprimerie Edition, Alger, p206.
43- Abbas Ferhat, Le Jeune Algérien, Éditions ANEP, Alger, 2006, 116 pages, p 72.
44- Merle Isabelle, De la « légalisation » de la violence en contexte colonial..., op.cit, p 142.
45- Ibid .
46- Ibid .
47- Ageron Charles Robert, Politiques Coloniales au Maghreb, Presses Universitaires de France, 1° édition 1973, 291 pages, p 93.
48- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية 1860-1900، المرجع السابق، ص 449.
49- Le Cour Grandmaison Olivier, De l'indigénat Anatomie d'un « monstre » juridique : le droit colonial en Algérie et dans l'Empire français, Edition La Découverte, 2010, 204 pages., p17.
50- Merle Isabelle, De la « légalisation » de la violence en contexte colonial..., op.cit, p 148.
51- Ibid.
52- Maulin Éric, Les statistiques ethniques et le mythe de la conception républicaine…, op.cit, p 5.
53- **Mohamed** Adda Djelloul, « Société colonisée et droit colonial : les Élus des délégations arabe et kabyle face au projet Albin Rozet », **Insaniyat / إنسانيات**, 5, Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, 1998, pp171-186, p 176.
54- Frimigacci Jean. L'État colonial français, du discours mythique aux réalités (1880-1940). In: Matériaux pour l'histoire de notre temps. 1993, N. 32-33. Colonisations en Afrique . pp. 27-35. doi : 10.3406/mat.1993.404113, http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/mat_0769, p 29.
55- Maulin Eric,Les statistiques ethniques et le mythe de la conception républicaine…, op.cit, p11.
56- Ibid, p4 .
57- Ibid, p 11.
58- Dimier Véronique, De la France coloniale à l'outre-mer, Le Seuil, Pouvoirs, 2005/2 - N° 113, pages 37 à 57. http://www.cairn.info/article., p 45.
59- Merle Isabelle,De la « légalisation » de la violence en contexte colonial..., op.cit, p 147.
60- Ibid.
61- Ibid.
62- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر محمد حافظ الجمالي، الدار اللبنانية المصرية، ط1، يناير2003، ص 261.
63- Journal Officiel De La République Française, Troisième Année, N° 176, 29 Juin 1881.

64- BB30/ 1491, Archives Nationales, Paris, L'Indigénat,.ينظر كذلك : Vignon Louis, La France dans l'Afrique du Nord, Algérie et Tunisie ,op.cit, p 240.
65- Goinard Pièrre, Algérie : Œuvre française, Éditions Robert Laffont, Paris, 1984, p 359.ينظر كذلك : Rougier J.C.Paul, Précis de Législation et D'Économie Coloniale, Paris, L.Larose, Éditeur, 1895, 525 pages. p 279.
66-12 H 1, Archives Nationales, Paris, Indigénat, Loi de 1881. Au Sujet de L'Application de la Loi du 28 Juin 1881dans les Communes Mixtes.
67- Rougier J.C.Paul, Précis de Législation et D'Économie Coloniale, op.cit, p 279.
68- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية 1860-1900، المرجع السابق، ص 452.
69- Bruschi Christian, La Nationalité Dans Le Droit Colonial, **Procès, Cahiers d'analyse politique et juridique** n° 18, 1987/88, pp 29-83, p 42.
70- Merle Isabelle, De la « légalisation » de la violence en contexte colonial…, op.cit, p 139.
71- Ibid.
72- Ibid, p 148.
73- Blévis Laure, Sociologie d'un droit colonial : Citoyenneté et Nationalité en Algérie…, op.cit, p 10.
74- Blévis Laure , La citoyenneté française au miroir de la colonisation : étude des demandes de naturalisation des «sujets français » en Algérie coloniale, Genèses, 2003/4 N°53 , p34.
75- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية 1860-1900، ج1، المرجع السابق، ص 456.
76- Bronwen Manby, La nationalité en Afrique…, op.cit , p46.
77- Andrès Hervé, Le droit de vote des étrangers, état des lieux et fondements théoriques, Doctorat de sciences juridiques et politiques, sous la direction de Mme Chemillier-Gendreau, Université Paris VII - Denis Diderot, 2007, 462 pages, p181.
78- Bronwen Manby, La nationalité en Afrique, op.cit, p45.

79- شالشر Victor Schoelcher (1804-1893 )، رجل سياسي فرنسي، ينظر: Larousse universel : Nouveau Dictionnaire encyclopédique. publié sous la direction de Claude Augé, Larousse (Paris),1922, Tome 2 (1292 p ), p 904.
80- Bruschi Christian, La Nationalité Dans Le Droit ColoniaL, op.cit , p 44.
81- Ibid.
82- Maulin Eric,Les statistiques ethniques et le mythe de la conception républicaine…, op.cit, p 5.
83- Merle Isabelle, De la « légalisation » de la violence en contexte colonial..., op.cit, p 137.

**قائمة المراجع**


- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر محمد حافظ الجمالي، الدار اللبنانية المصرية، ط1، يناير2003.
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية 1860-1900، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 450.
- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،ج1(1830_1900)، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط2، 2005.
- Abbas Ferhat, Le Jeune Algérien, Éditions ANEP, Alger, 2006, 116 pages.
- Ageron Charles Robert, Politiques Coloniales au Maghreb, Presses Universitaires de France, 1° édition 1973, 291 pages.
- " " " , Histoire de L'Algérie Contemporaine, Éditions Dahleb (du 10ème édition 1994), Alger, 2010, 124 pages .
- Archives Nationales, Paris, BB30/ 1491, et 12 H 1, L'Indigénat.
- Blévis Laure , La citoyenneté française au miroir de la colonisation : étude des demandes de naturalisation des «sujets français » en Algérie coloniale, Genèses, 2003/4 N°53.
- " " , Les avatars de la citoyenneté en Algérie coloniale ou les paradoxes d'une catégorisation, Droit et Société 48-2001, pp. 557-580.

- " " , Sociologie d'un droit colonial : Citoyenneté et Nationalité en Algérie (1865-1947), une exception républicaine ? Thèse pour le Doctorat de science politique, 2004, Institut d'Études Politiques Aix-en-Provence, Bibliothèque Droit économie, N° Aix Td 2336/ b , 511 p.
- Bronwen Manby, La nationalité en Afrique, Londres & Paris, Open Society Fondations & Karthala, 2011, 242 pages.
- **Dictionnaire de la Colonisation Française, sous la Direction de Claude Liauzu, Larousse à présent, Paris, 2007, op.cit, p 368.**
- Frimigacci Jean. L'État colonial français, du discours mythique aux réalités (1880-1940). In: Matériaux pour l'histoire de notre temps. 1993, N. 32-33. Colonisations en Afrique . pp. 27-35. doi : 10.3406/mat.1993.404113, http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/mat_0769,
-Merle Isabelle, Merle Isabelle, De la « légalisation » de la violence en contexte colonial. Le régime de l'indigénat en question, In: Politix. Vol. 17, N°66. Deuxième trimestre 2004. pp 137-162.
- Messimy Adolphe, Statut des indigènes algériens, (Paris), H. Charles-Lavauzelle, 1913, 75 pages.
- Goinard Pièrre, Algérie : Œuvre française, Éditions Robert Laffont, Paris, 1984, 419 pages.
- Guignard Didier, L'Abus de Pouvoir en Algérie Coloniale 1880-1914 : visibilité et singularité, Thèse pour le Doctorat d'histoire, 2008, 695 pages, Université de Provence Aix-Marseille, Aix-Biblio lettres et Sciences Humaines, TLD 7592.
- Henry Jean-Robert, La Doctrine Coloniale du Droit Musulman Algérien : Bibliographie systématique et introduction critique, Paris, Editions du Centre National de La recherche Scientifique, 1979.
- Journal Officiel De La République Française, Troisième Année, N° 176, 29 Juin 1881.
- Larousse universel : Nouveau Dictionnaire encyclopédique. publié sous la direction de Claude Augé, Larousse (Paris), 1922, Tome1, 1276p.
- Le Cour Grandmaison Olivier, De l'indigénat Anatomie d'un « monstre » juridique : le droit colonial en Algérie et dans l'Empire français, Edition La Découverte, 2010, 204 pages.
- Luizard Pierre-Jean, Le choc colonial et l'islam : les politiques religieuses des puissances coloniales en terre d'islam, Paris, Éditions La Découverte, 2006, 546 pages.
- Lucas Philippe et Vatin jean Claude, L'Algérie des Anthropologues, Paris, François Maspero, 1975.
- Maulin Éric, les statistiques ethniques et le mythe de la conception républicaine de l'égalité, L'observatoire des politiques économiques en Europe, N° 20, Été 2009 , p12.http://opee.u-strasbg.fr/IMG/pdf/bulletin20-2.
-Mohamed Adda Djelloul, « Société colonisée et droit colonial : les Élus des délégations arabe et kabyle face au projet Albin Rozet », **Insaniyat / إنسانيات**, 5, Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, 1998, pp171-186.
- Paligot Carole Reynaud, La République raciale : Paradigme racial et idéologie républicaine 1860-1930, Presses Universitaires de France, 2006, 338 pages.
- Patrick Weil, Qu'est-ce qu'un Français ? Histoire de la nationalité Française depuis la révolution, Éditions Gallimard, 2004, 651 pages.
- Rougier J.C.Paul, Précis de Législation et d'Économie Coloniale, Paris, L.Larose, Éditeur, 1895, 525 pages.
- Smati Mahfoud, Formation de la Nation Algérienne, Sarl Zaiache imprimerie Edition, Alger.
- Vignon Louis, La France dans l'Afrique du Nord, Algérie et Tunisie , Librairie Guillaumin (Paris), 1887, 308 pages.